

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

14 شعبان 1439 – 30 إبريل 2018





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4



1

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الصحة» تحصد جائزتين عالميتين عن برنامج أداء الصحة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م

<http://www.alriyadh.com/1678234>

الرياض - واس

حصدت وزارة الصحة جائزتين عالميتين من منظمة الإدارات الاستشارية في لندن عن برنامج أداء الصحة الذي تنفذه الوزارة وحقت فيه نتائج إيجابية ، حيث كانت الجائزة الأولى تقديرية في مجال تحسين الخدمات العامة، والثانية جائزة أفضل مشروع بالمستوى الدولي للعام 2018. MCA international Award 2018 وكانت الصحة قد تقدمت ببرنامج أداء الصحة الذي يتم تطبيقه حالياً في 72 مستشفى في مناطق المملكة بهدف رفع مستويات الإنتاجية وكفاءة الأداء في محاور الخدمات الرئيسية بقياس 42 مؤشراً بالطوارئ، التنويم، العيادات الخارجية ، العناية المركزة، العمليات، المختبرات، الأشعة كما يتم قياس مؤشرات الرضى. ومن ثم يتم إستهداف الفرص بالتحسين. يذكر أن الصحة قامت بتنفيذ العديد من البرامج الخدمية وإطلاق المبادرات النوعية التي أسهمت بحمد الله في تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الأداء في المرافق الصحية ، كما تم تحقيق نتائج مرضية في برنامج (أداء الصحة) وهو مايتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للتحويل الوطني 2020 نحو تحقيق رؤية المملكة 2030. ويأتي إطلاق منظومة الصحة بمبادراتها لبرنامج التحويل الوطني سعياً للعمل على توفير قيمة مضافة في "الصحة" من خلال تحسين النتائج الصحية والحصول على الخدمات الصحية وطريقة تقديم الرعاية الصحية للمرضى وكذلك توفير رعاية صحية متكاملة ترتقي لأرفع المعايير الدولية. وتعلن منظمة الإدارات الاستشارية ومقرها في لندن عن جوائزها في عدة محاور إدارية وقيادية للمؤسسات التي تقدم مشاريعاً نوعية تطويرية في مجالات متعددة.



«الشورى» يبحث تعديلات على نظام المرور ومكافحة التستر»

ضمن عدد من الموضوعات التي أحييت للمناقشة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/571798>

جابر المالكي

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس، تضمنت مقترحات قدمها أعضاء المجلس استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، وعدة تقارير لعدد من الجهات الحكومية ومشروعات اتفاق ومذكرات للتفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات مختلفة منها تعديلات على نظامي المرور ومكافحة التستر. جاء ذلك خلال الاجتماع الرابع للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته اليوم برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وبحضور معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس. وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة عدة تقارير قدمها أعضاء

المجلس استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى التي تجيز أن يتقدم عضو المجلس باقتراح نظام جديد أو تعديل على نظام نافذ، وهي تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مقترح تعديل المادة الثانية من «نظام مكافحة التستر» المقدم من عضو المجلس الدكتور محمد بن عبدالعزيز الجرباء.

عدد من الموضوعات المحالة للنقاش

تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مقترح «نظام دليل إجراءات العمل» المقدم من عضو المجلس الدكتور عبدالعزيز الحرقان.

تقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مقترح تعديل «نظام معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 50 وتاريخ 8 / 9 / 1403 هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصح البقمي.

تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن اقتراح إضافة مادة جديدة إلى نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/85) وتاريخ 26 / 10 / 1428 هـ، المقدم من عضو مجلس الشورى الدكتور خالد بن عبدالله الدغيثر.

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وهو مقترح مشروع لتعديل المادة (17) من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (161) والتاريخ 11 / 5 / 1428 هـ. المقدم من عضو المجلس السابق الأستاذ عبدالعزيز إبراهيم الهدلق.

تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1437 / 1438 هـ.

تقرير اللجنة المالية بشأن تعديل المادة (25) من نظام إيرادات الدولة

تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1437 / 1438 هـ.



492 ألف مستفيد من 'التقاعد'.. ومعاش ورثة العسكريين

بالتساوي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/571768>

أمين رزق

قالت المؤسسة العامة للتقاعد أمس إن معاش ورثة المتقاعد العسكري يوزع بالتساوي على المستحقين بحسب النظام، مؤكدة عدم تقديم قروض شخصية لمنسوبي المؤسسة. وأوضحت أن معاشات المستفيدين وفترة خدمتهم تحتسب بناء على التقويم الهجري، وأن التعديل الذي طبق هو موعد الصرف بالميلادي فقط في 25 من كل شهر. وأشارت إلى ارتفاع عدد المستفيدين من معاشات التقاعد إلى 482 ألفاً حتى نهاية 2017 مقارنة بـ 459 ألفاً في 2016 و415 ألفاً في عام 2015. وأوضحت أن العدد لم يكن يتجاوز 195 ألفاً في 2007، مشيرة إلى أنه بالنسبة لصلة المستفيدين من المعاش فإن 204 آلاف منهم بنات و137 ألف زوجة وحوالي 105 آلاف أبناء، فيما بلغ عدد الوالدين 28.3 ألف والإخوة وأبناء الأبناء 6574 ألفاً. وكانت المؤسسة أعلنت عن إستراتيجية الجديدة مؤخراً للخمس سنوات المقبلة وكذلك اعتزامها الاستثمار في البنية التحتية والشركات الخاصة من أجل تعزيز العوائد.

وزير العدل: نقلة نوعية يحظى بها مرفق القضاء وقع برنامج تعاون تنفيذي مع نظيره الموريتاني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 شعبان 1439 هـ - 24 إبريل 2017م
<http://www.al-madina.com/article/571759>

واس - الرياض

A A

استقبل وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بمكتبه بالرياض أمس، وزير العدل الموريتاني مختار ملل جا. ورَّحِبَ معاليه بزيارة وزير العدل الموريتاني، مشيداً بالعلاقات المتينة والمترابطة بين البلدين الشقيقين، التي تأتي امتداداً من رغبة واهتمام قيادة البلدين بتطوير العلاقات الثنائية وتفعيلها بما يصب في مصلحة البلدين.

وجرى خلال الاستقبال توقيع برنامج تعاون تنفيذي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الموريتانية ضمن إطار اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، وكذلك تعزيز التعاون في المجال العدلي والقضائي بين المملكة وموريتانيا، إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

كما تطرَّق لمسيرة القضاء السعودي المتخصص، مؤكداً أنَّ الدعم والاهتمام الكبيرين من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- كان له الدور الكبير في النقلة النوعية التي يحظى بها مرفق القضاء بالمملكة.

يُذكر أن وزارة العدل أطلقت مؤخراً رؤيتها للتعاون الدولي التي تتضمن تعزيز التعاون مع الأجهزة النظيرية في الدول الشقيقة والصديقة، كما أن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي من أبرز الصكوك الدولية في مجال التعاون القضائي ولها دور كبير في تنفيذ بعض الدول الأطراف لالتزاماتها في بعض الاتفاقيات الأممية.



عضو «شورى» تكشف لـ «عكاظ» التعديلات المقترحة في المادة

77»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1637007>

«A

فارس القحطاني (الرياض @faris377)

كشفت عضو مجلس الشورى عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتورة سامية بخاري لـ«عكاظ» أن التعديلات الأولية التي حصلت اللجنة على موافقة المجلس على مواعمة دراستها في ما يتعلق بالمادة 77 من نظام العمل،

- تشمل تعويضاً مادياً لطرفي العلاقة التعاقدية «صاحب العمل والعامل».
- وأوضحت أن التعديلات على المادة 77 نصت على ما يلي:
- (أ) ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من صاحب العمل لسبب غير مشروع، يستحق العامل المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو التالي:
- 1- أجر شهر عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.
 - 2- أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.
 - 3- يجب ألا يقل التعويض في الفترتين (1، 2) عن أجر العامل لمدة شهرين.
 - 4- يجوز اتفاق الطرفين على تعويض العامل بمبلغ يتجاوز القدر المحدد في هذه المادة.
- (ب) ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من قبل العامل لسبب غير مشروع، يستحق صاحب العمل المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو التالي:
- 1- أجر 15 يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.
 - 2- أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.
- وأضافت بخاري أن هذه التعديلات لا تزال تخضع لعدد من التعديلات والمراجعات على ضوء الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة بحضور عدد من المهتمين وأصحاب العمل والمواطنين، لافتة إلى أن اللجنة تسعى إلى أن يكون التعويض الأكبر من قبل صاحب العمل وهو الطرف الأقوى والتعويض الأقل يكون من قبل العامل لأنه الطرف الأضعف في هذه العلاقة.
- يذكر أن المادة 77 المعمول بها حالياً تنص على: ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع يستحق الطرف المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو الآتي:
- 1- أجر 15 يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.
 - 2- أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.
 - 3- يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين



استقرار معدل البطالة يمهّد لخفضها إلى 9 %

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=336464&CategoryID=2

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=336464&CategoryID=2



"العدل" تعزز حقوق المرأة بـ 20 قراراً شملت جميع نواحي

التعاملات القضائية

خلال العام الأخير .. بينها تسليم الزوجة نسخة من عقد

النكاح وأخذ موافقتها لفظياً

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م

<https://sabq.org/g2sr49>

«A

عزّزت وزارة العدل من حقوق المرأة، عبر 20 قراراً عدلياً خلال العام الأخير شملت جميع نواحي التعاملات القضائية. في هذا الإطار وجّه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني؛ مأذوني الأنكحة، بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه عقد النكاح بأخذ موافقة المرأة، وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً.

بدوره، أكّد الباحث الحقوقي والقانوني المستشار الدكتور عبدالله بن متعب بن ربيع؛ أن هذا القرار العدلي جاء موافقاً للشرع لمنع سلب حق المرأة في الموافقة على الزوج الذي تقدم لها، وتحقيقاً للمبادئ الإسلامية التي تحمي حقوق المسلمين، فقد عزّزت وزارة العدل من حقوق المرأة، عبر 20 قراراً عدلياً خلال العام الأخير، شملت جميع نواحي التعاملات القضائية، وجاءت هذه القرارات علاجاً وقائياً لكثير من قضايا المرأة ومشكلاتها، وحرصت الوزارة على كل ما من شأنه مساعدة المرأة على التخلص من التعقيدات والإجراءات التي كانت تحدّ من حقوقها. وأضاف الدكتور ابن ربيع؛ أن قرار تسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه عقد النكاح، بأخذ موافقة المرأة وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً، وفق توجيه وزير العدل سيعطي المرأة مزيداً من حقها الشرعي بالموافقة.

وتابع، جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "الأيّم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها" وخرجه أبو داود والنسائي بإسناد جيد بلفظ: "ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتها إقرارها."

وأكّد الدكتور ابن ربيع؛ أن هذا القرار العدلي جاء موافقاً للشرع لمنع سلب حق المرأة في الموافقة على الزوج الذي تقدم لها، فقد حدث كثير من القضايا الزوجية بسبب منع المرأة من حقها بالموافقة من الزواج، نتج عنها كثير من حالات المفارقة وهدم بيت الزوجية.

وقال جاء الإسلام وأشرق نوره في جميع أصقاع المعمورة، فأعلن مكانة المرأة، ورفع قدرها، وأعظم من شأنها، فأخذت كامل حقوقها، فالمرأة إنسانة مكرمة، وأوصى الإسلام بها وصية كبيرة، ورغب في ذلك، وجعل جزاء ذلك دخول الجنة، والبُعد عن النار، قال - ﷺ -: "من عال جاريّتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين" وضَمَّ أصابعه.



"هدف" يوضح خطوات تسجيل المنشآت في برنامج التدريب الصيفي يقدم فرصاً تدريبية للطلاب والطالبات في القطاع الخاص وإكسابهم مهارات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م

<https://sabq.org/pT4Zv6>

A«وكالة الأنباء السعودية (واس - الرياض) أوضح صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، أن خطوات تسجيل المنشآت في برنامج التدريب الصيفي "صيفي" سهلة وميسرة؛ من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبرنامج <http://saifi.hrdf.org.sa>، ومن تبويب حساب جديد، اختيار حساب منشآت، ثم تسجيل البيانات الأساسية للمنشأة، والبريد الإلكتروني؛ حيث ستصل رسالة التفعيل لحساب المنشأة في البرنامج على البريد الإلكتروني المسجل.

ويمكن بعدها للمنشأة الدخول لحسابها بعد التفعيل، ثم تسجيل الفرص التدريبية المتاحة لديها أمام الطلاب والطالبات الراغبين في الالتحاق بالبرنامج؛ للاستفادة من الطاقات السعودية الشابة؛ من خلال تدريبهم على رأس العمل أو في جهات التدريب المعتمدة؛ امتثالاً للأمر السامي الذي يلزم منشآت القطاع الخاص التي تستخدم 25 عاملاً فأكثر بقبول نسبة من الطلاب والطالبات؛ بهدف التدريب، وإكسابهم مهارات وخبرات عملية خلال فترة الصيف.

وأعد "هدف" دليلاً إرشادياً للمنشآت على الموقع الإلكتروني لـ "صيفي"؛ لشرح كيفية المشاركة في البرنامج؛ حيث يرتكز دور منشآت القطاع الخاص المشاركة في البرنامج على عدة محاور؛ منها المساهمة في الدعم وفق النسب المحددة في القرار الوزاري رقم (1/1047) وتاريخ 8/3/1429 هـ، وتنفيذ التدريب سواء التدريب على رأس العمل أو التدريب لدى الجهات التدريبية، وإصدار شهادة للمتدربين بعد انتهاء المدة التدريبية المحددة.

وأكد الصندوق أهمية التزام المنشآت بجودة التدريب والانضباط وغرس قيم العمل في الطلبة المستفيدين من التدريب؛ وذلك من أجل إكسابهم المهارات والخبرات المناسبة؛ لتكون عوناً لهم في الدخول إلى سوق العمل، حينما يحصل المتدرب على فرصة عمل بأي من القطاعات التي نال فيها دورات تدريبية، أو اكتسب مهارات وخبرات تؤهله لهذا العمل.

ويقدم "صيفي"، فرصاً تدريبية للطلاب والطالبات في منشآت القطاع الخاص؛ على ألا يقل عمر الطالب أو الطالبة عن 17 سنة؛ بهدف إكسابهم مهارات وخبرة عملية خلال فترة الصيف، وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل.

وينقسم التدريب في "صيفي" إلى نوعين؛ الأول: التدريب على رأس العمل، وهو التدريب الذي يتم داخل منشآت القطاع الخاص، ويعمل فيه الطالب أو الطالبة إلى جانب موظف المنشأة لاكتساب الخبرة والتعرف على بيئة العمل، والثاني: التدريب لدى جهات تدريبية، وهو التدريب الذي يتم في جهات تدريبية معتمدة بتمويل من منشآت القطاع الخاص التي يتعذر عليها التدريب على رأس العمل، أو لديها الرغبة في تدريب الطلاب لدى جهات تدريبية.

إصلاحات في سوق العمل تمنح مرونة لتنقل العمالة الوافدة الماهرة بين المنشآت

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م

http://www.aleqt.com/2018/04/30/article_1378401.html

فهد الطلال من الرياض
تعكف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، على إجراء تعديلات جديدة في العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل الوافد، وذلك بمنح العمالة الوافدة ذات المهارة المرتفعة مرونة أكثر في التنقل بين المنشآت في سوق العمل، في مدة زمنية محددة، إذا انتهت علاقته التعاقدية السابقة.

وقال لـ"الاقتصادية" وكيل الوزارة للسياسات العمالية الدكتور أحمد قطان، إن المشروع ما زال تحت الدراسة لحين اعتماده بصورته النهائية، وإعلان تفاصيله بشكل أوسع، مشيراً إلى أن الالتزام بالعقد شرط أساسي وملزم بين الطرفين، حيث إذا خالف العامل الوافد العقد فهناك إجراءات نظامية يترتب عليها إيقاع المخالفة وفقاً للعقد، بينما إذا انتهت العلاقة التعاقدية بين الطرفين، يتم دراسة آلية لمنح الوافد فرصة الانتقال إلى جهة أخرى خلال فترة زمنية معينة.

وأكد قطان أن حرية التنقل للعمالة الوافدة تعتبر من العوامل الإيجابية للسوق؛ حيث تجعل السوق أكثر جذباً للعمالة الوافدة الأكثر مهارة، بينما تبدأ العمالة الأقل مهارة بالخروج، وبالتالي ترتفع مستوى التنافسية.

وتأتي هذه الإصلاحات ضمن تغييرات هيكلية يمر بها الاقتصاد السعودي على كل الأصعدة لزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الموارد البشرية وتعزيز التنافسية وإيجاد بيئة أعمال جاذبة تنسجم مع متطلبات مراحل برامج التحول الوطني و"رؤية المملكة 2030".

وكانت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي، قد أكدت الشهر الماضي، أن السعودية تواصل إحراز تقدم جيد في تنفيذ برنامجها الإصلاحي الطموح، من خلال عدة إجراءات.

وأشارت إلى أن صندوق النقد الدولي يتوقع ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هذا العام.

وأعلنت السعودية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي وفق "رؤية 2030"، لتتويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على إيرادات النفط كمحرك وحيد لاقتصاد البلاد.

ومددت الحكومة التوازن المالي، من عام 2020، إلى عام 2023 لتخفيف أثر الإصلاحات على الاقتصاد السعودي.

ووفقاً لبيان موازنة 2018، تتوقع السعودية، نمو الاقتصاد المحلي 2.7 في المائة العام الجاري.

فيما يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي 1.2 في المائة في 2018.

المتقاعدون يحتاجون!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م

<http://www.al-madina.com/article/571702>

عبدالله الجميلي

* (مجلس الشورى يُسقط توصية تقدّم بها عضوه الدكتور خالد العقيل، يطالب فيها بتحسين مستوى معيشة أصحاب المعاشات التقاعدية التي تبلغ 4000 ريال فأقل...); هذا ما بثته (صحيفة الوطن) قبل أيام.

* وهنا أياً كانت مبررات (الشورى) لرفض تلك التوصية؛ فهي غير مقبولة أبداً؛ لأن شريحة كبيرة من المتقاعدين تُعاني جداً، وغير قادرة على تأمين لقمة العيش لها ولأسرها في ظل ظروف اقتصادية صعبة وبطالة تحاصر أبناءها؛ وهذا ما يجب أن يشعّر به بعض أعضاء المجلس الذين يقبضون العشرات من الآلاف رواتب شهرية، ويسكنون تلك القصور الفاخرة، التي تجعلهم في عزلة عن المجتمع وقضاياها!

* يا أولئك.. (المتقاعدون) أفنوا سنين أعمارهم في خدمة وطنهم ومجتمعهم، فأبسط حقوقهم معاش تقاعدي لا يقل عن (5000 ريال)، على أن يشتمل على علاوة سنوية، تعالج التضخم وارتفاع الأسعار، مع بدلات للعُيدين ورمضان.

* أيضاً حقهم أن يساهم المجتمع بمختلف قطاعاته الحكومية والخاصة في تكريمهم بحيث يكون لهم إعفاءات أو خصومات خاصة كبيرة في رسوم الخدمات، ووسائل النقل، والمشافي الخاصة، وغيرها.

* والمتقاعدون في كبر سنهم الذي تحيط به الأمراض يحتاجون إلى تأمين طبي شامل، وكذا أندية اجتماعية تحتضنهم، وبرامج ثقافية وترفيهية تخاطبهم، وتربطهم بلغة العصر وأهله.

* أخيراً صدقوني أنا متابع لـ(جمعية المتقاعدين) التي لم أر منها إلا السوّائف والتصريحات الإعلامية الرئّانة، والوعود الهلامية التي لا أثر لها على أرض الواقع؛ ولذا أنادي بإنشاء هيئة عليا للمتقاعدين تكون ممثلة من الجهات المعنية حكومية كانت أو خاصة، تكون مهمتها رعاية من تقاعدوا، والإفادة من خبراتهم، والبحث عن متطلباتهم، والعناية بهم من خلال عمل مؤسسي، له استراتيجيات واضحة، على أن يكون لها أوقاف تساعد في دعم وتنفيذ برامجها، التي تضمن لـ(المتقاعد) وأسرته حياة كريمة وسعيدة في وطن معطاء يحتمي بالجميع.

رفقا بالمعلمات يا وزارة التعليم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30 إبريل 2018م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36896>

محمد فايع

من عمل في التعليم وجرب به سيدرك أنه معاناة ومشقة، ولعلي أتذكر بيتاً لإبراهيم طوقان، يوم قال مصوراً معاناة المعلم «يا من يريد الانتحار وجدته.. إن المعلم لا يعيش طويلاً»، وفعلًا قد مات في ريعان شبابه، فالمعلمون والمعلمات يرجون من خلال ما يقومون به الأجر والثواب من الله، قبل أن تكون مهنة وظيفية يتقاضون مقابلها راتباً من الدولة، فهم يقومون برسالة تربية وتعليم لطلبة وطالبات في مراحل مختلفة، يأتون إلى المدارس، من بينات متنوعة، ومتفاوتة اقتصادياً وعلمياً

ومعيشيا، وفي سبيل أن يؤدوا رسالتهم تلك التي أوتمنوا عليها تجاه أبناء وبنات المجتمع، فهم يحاولون بذل أقصى جهودهم، لأنهم يعلمون أنهم مسؤولون أمام الله عما استرعوا، وما أصدق قول شوقي في حقهم «أعلمت أشرف أو أجل من الذي... بيني وبينشئ أنفسا وعقولا...»

وحينما عنونت مقالي بـ«رفقا بالمعلمات» تحديدا، فهذا لكوني أعلم بحجم المعاناة التي تواجه المعلمات، بداية من البيت ذهابا إلى المدرسة، وما يسبق ذلك من إعداد وترتيب وتجهيز، وانتهاء بالعودة إلى البيت، وما ينتظرهن من أعباء منزلية وأسرية، فهناك معلمات مسؤولات عن أسر، رغم أنهن لم يتزوجن، وهناك معلمات متزوجات لديهن مسؤوليات تجاه أطفالهن وأزواجهن وأسرهن، هذا الحمل الكبير، زيادة فوق ما هو منوط بهن من أعمال مدرسية وأعباء عمل، وبدون شك بين هذا وذاك هناك مساحة كبيرة مملوءة بالكثير من المشاق والمعاناة، لطبيعة الحياة.

بودي أن أضعكم أمام صورة واقعية، يجب النظر إليها من زاوية إنسانية، إذا ما قلنا بأن المعلمة ليست آلة، وليست كزميلها المعلم لديه قدرة احتمال كبيرة قد يقوى على مواجهة الظروف الصعبة التي تواجهها، فتخيلوا معي نسبة المعلمات اللاتي يقمن قبيل الفجر ليوعدن أسرهن، سواء كن معلمات متزوجات أم غير متزوجات، وهن في حالة الوداع، وما يكتنف ظروف الرحلة نحو المدرسة، إذا ما كانت المدرسة في منطقة نائية، فهن لا يعلمن مخاطر الطرق المجهولة، وما أكثرها التي قد تكثر عن أنيابها، وقد يحدث ما لم يكن في الحسبان، وكم معلمة ذهبت ضحية حوادث الطرق نتيجة تهور سائق أعماه الطمع، لأنه يريد أن يلحق بـ«مشاوير» أخرى، فهو لا يهيمه إلا أن يحصل على المال من جيب هذه المعلمة، وجيب تلك الموظفة، وعبر وسيلة نقل مهترئة رديئة لا تصلح للسفر ولا للنقل، هذا وجه المعاناة الأول في الذهاب، أما عند عودة المعلمات إلى بيوتهن وأسرهن فهو في العادة عند الرابعة عصرا، وبما ترى بعد ذلك السفر والعمل المنهك بالمدرسة، ماذا تبقى من طاقة لمعلمة مرهقة لتقوم بمسؤولياتها المنزلية؟! ليست هذه المعاناة وحدها التي قد تجدها المعلمة، فقد تكون لنسبة من المعلمات، لكن هناك نصاب من الحصص مثقل بالمواد، وهناك فصول دراسية مكتظة بالطالبات، وهناك مدارس في مبانٍ تصلح لكل شيء إلا أن تكون مدارس للتعليم، فلا قاعات، ولا غرف معلمات تليق بهن، يجدن فيها الأجواء التي تسمح لهن باستعادة أنفسهن، وممارسة أعمال التصحيح، والإعداد للحصص، والاستراحة التي هي من أبسط حقوقهن لاستعادة الأنفاس، ولا أفنية لممارسة الأنشطة، كذلك هناك معاناة مع إدارات مدرسية متسلطة، قد لا تحسن التعامل مع المعلمات، ولا تراعي ظروف المعلمات، ومع هذا تجد الكثير في المدارس المعلمات، هن من يقمن على تجهيز قاعاتها، وتجهيز غرف المعلمات، وطلاء الفصول على حسابهن، وإحضار الجوائز والهدايا التحفيزية للطالبات، وجلب الوسائل التعليمية من «جيوبهن» وعلى حسابهن، هذا فوق ما يلحقهن من التزامات مالية لمناسبات اجتماعية، مع أنه لا معلمة اليوم «سالمة» من القروض البنكية والالتزامات المادية، ناهيك عما قد تعايشه بعض المعلمات في حياتهن الخاصة من ظروف في حياتهن الزوجية، إما مع ما يتعلق بتربية الأبناء، أو مع الشغالات اللاتي أصبحت المخاوف منهن تتزايد حين يتركن مع الأطفال وحدهن، وما قد يقمن به من إيذاء للأطفال، وقد تكون معاناة بعض المعلمات مع أزواج لا يقدررون العشرة الزوجية، ولا يتفهمون طبيعة ما يجدن من مشاق في ميدانهن، سواء في المعاملة والعشرة.

هذه الصورة في حياة المعلمات أسجلها لكم بدون رتوش، وبدون مبالغة، وما ذاك إلا من أجل النظر في توفير أفضل الظروف لهن ليمارسن رسالتهم على أكمل وجه، فوسيلة النقل لم تحل حتى حينه، وكان يمكن لوزارة التعليم التعاقد مع شركات وفق مواصفات تضمن سلامة المعلمات مع توفير حراسات أمنية مرافقة لهن، كان يمكن للوزارة النظر في عدم إبعاد المعلمات أثناء التعيين عن مناطقهن، بدلا من تعيين معلمة من الشمال بالجنوب، والعكس! كان يمكن للوزارة أن تدرس تخفيض أنصبة المعلمات، وعدم مساواتهن بالمعلمين مراعاة لظروفهن التي ذكرت شيئا منها هنا، كان يمكن للوزارة أن تعفي المعلمات من الحضور إلى مدارسهن في الإجازات، ويتم ربط حضورهن بوجود طالباتهن بالمدارس، كان يمكن للوزارة أن تعمل على حوسبة الكثير من أعمالهن عند الحاجة إلى أوراق أو مشاهد حضور أو توقيع دون الحاجة لمراجعة إدارتهن، كان يمكن الاستعاضة بالتدريب عن بعد، بدلا من إلزامهن بالحضور لمواقع التدريب، وتكبد معاناة النقل.

ولهذا أقول إنه ليس عيبا أن تجد المعلمة شيئا من التسهيل والمرونة والتخفيف من أعباء العمل، بالنظر إلى أن ظروفها التي تختلف عن ظروف المعلم، فالمعلم حينما يعود إلى البيت قد يأوي مباشرة إلى فراشه لينام، لكن بربكم هل يمكن أن ينطبق هذا على المعلمة؟! كيف تأوي المعلمة إلى فراشها وهي تعلم أن بانتظارها زواجا وأطفالا، أو أسرة وأعباء منزلية، وقد يكون هناك التزامات اجتماعية لا نعرفها تتعلق بمرضى مثلا! هذا مثل بسيط جدا، لكنه يختصر لكم كل الحكاية، للعمل على إيجاد بيئات وظيفية تناسب ظروف المعلمات، وتخلق لديهن الحماس للطاء والعمل بارتياح نفسي كبير، أخذا

بمبدأ الرحمة والشفقة مقابل ما يجده في ميدان رسالتهم من مشقة وتعب، وأنا ليس لدي شك، بل على يقين أن معالي الوزير، ومسؤولي الوزارة يعملون لأجل ذلك .



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30
إبريل 2018 م

http://www.aleqt.com/2018/04/30/article_1378471.html

بسم الله الرحمن الرحيم
عكاظ
نابض الحفرم

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 14 شعبان 1439 هـ - 30
إبريل 2018 م

<https://www.okaz.com.sa/article/1636977>

